

## التجربة الإسلامية في مصر ٢٠١٢ – ٢٠١٣ " دراسة تاريخية "

بشرى محمود الزوبعي

الجامعة المستنصرية

(قدم للنشر في ٢٠٢٢/٨/٨ قبل للنشر في ٢٠٢٢/٩/٩)

### الملخص:

يعود ميلاد التجربة الحزبية بمصر الى مطلع القرن العشرين، عندما تمخضت الحركة الوطنية المصرية، في مواجهة الاحتلال البريطاني عن مولد الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل باشا. إلا أن الميلاد الحقيقي لها جاء بعد قيام ثورة ١٩١٩ والتي أفرزت قيادة ثورية، تبلورت تنظيمياً فيما بعد. عبر ظهور حزب الوفد بزعامة سعد زغلول باشا، المعبر عن القوى الثورية، التي حملت لواء تحقيق مطالب الثورة. والى جواره جاءت أحزاب أخرى وصفت بأنها أحزاب (الأقلية). وعرفت الحياة السياسية المصرية ثقافة الانتخابات، وتداول السلطة. بالرغم من تدخلات القصر، والاحتلال، التي أفسدت التجربة وأفرغتها من مضمونها. وتسبب فشل التجربة الحزبية في تقديم حل للقضية الوطنية، وأهمالها للقضية الاجتماعية، في قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتي بدأت بانقلاب عسكري قاده تنظيم ( الضباط الأحرار ). وتعامل نظام يوليو ١٩٥٢ مع الوضع السابق عبر سياسة الهدم الشامل. فقرر الإجهاز على التجربة الحزبية عبر قرار إلغاء الأحزاب السياسية. في عام ١٩٥٣ بعد سلسلة من الإجراءات استهدفت النخبة السياسية الحزبية.

بعدها اتبعت مصر ما يسمى بنظام الحزب الواحد أو التنظيم الشمولي الأوحد، والذي تغير اسمه من ( هيئة التحرير ) الى ( الاتحاد القومي )، ثم الى ( الاتحاد الاشتراكي )، الى ( حزب مصر ) الى ( الحزب الوطني ) – المقبور – والذي احتكرت ( إصداراته ) السلطة لقرابة ٦٠ عاماً فكلها مسميات متعددة لكيان واحد.

إن الحياة الحزبية من أهم سمات التطور الديمقراطي لأي للمجتمع ويحتاج انطلاقها الى تضافر الجهود بين مختلف القوى السياسية وتتكفل الممارسة العملية بفرز كل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية، لإنضاج التجربة الحزبية الجديدة. ليكون لدينا تعددية حزبية حقيقية، تتنافس فيها عدة أحزاب قوية، تمتلك المقومات الفكرية، والقدرات التنظيمية، والإمكانات المالية والفكرية وتتمتع بالديمقراطية البعيدة عن الشخصية والفردية، وتمثل قواعد جماهيرية حقيقية، فلا تكن مجرد صالونات نخبوية، فالتعددية الحزبية الناضجة شرط أساسي لانطلاق التجربة الديمقراطية



## **The Islamic Experience in Egypt 2012-2013 "historical study"**

**Bushra Mahmoud Al-Zobaie**  
**Mustansiriya University**

### **Abstract:**

The birth of the partisan experience in Egypt dates back to the beginning of the twentieth century, when the Egyptian national movement, in the face of the British occupation, resulted in the birth of the National Party, led by Mustafa Kamel Pasha. However, its real birth came after the 1919 revolution, which produced a revolutionary leadership that crystallized organizationally later on. Through the emergence of the Wafd Party, led by Saad Zaghloul Pasha, which represented the revolutionary forces, which carried the banner of achieving the demands of the revolution. And next to him came other parties described as (minority) parties. Egyptian political life knew the culture of elections and the transfer of power. Despite the interventions of the palace .and the occupation, which spoiled the experience and emptied it of its content .The failure of the partisan experiment to provide a solution to the national issue, and its neglect of the social issue, caused the July 1952 revolution, which began with a military coup led by the Free Officers Organization. The July 1952 regime dealt with the previous situation through a policy of total demolition. So he decided to finish off the partisan experiment through the decision to cancel political parties. In 1953, after a series of actions targeting .the partisan political elite

After that, Egypt followed the so-called one-party system or the one totalitarian organization, whose name was changed from (the Liberation Committee) to (the National Union), then to (the Socialist Union), to (Egypt's Party) to (the National Party) – the buried – which monopolized ( His publications (The Authority) have been around for nearly 60 years, all of which .are multiple names for one entity

Party life is one of the most important features of the democratic development of any society, and its launch requires concerted efforts between the various political forces. In order for us to have true partisan pluralism, in which several strong parties compete, possessing intellectual ingredients, organizational capabilities, financial and intellectual capabilities, and enjoying democracy far from personality and individualism, and representing real mass bases, so do

not be mere elite salons, as mature partisanship is a prerequisite for the launch of the democratic experience

## المقدمة :

يعود ميلاد التجربة الحزبية بمصر الى مطلع القرن العشرين، عندما تمخضت الحركة الوطنية المصرية، في مواجهة الاحتلال البريطاني عن مولد الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل باشا (١٨٧٤-١٩٠٨) الأ أن الميلاد الحقيقي لها جاء بعد قيام ثورة ١٩١٩ والتي أفرزت قيادة ثورية، تبلورت تنظيمياً فيما بعد. عبر ظهور حزب الوفد بزعامة سعد زغلول باشا (١٨٥٩-١٩٢٧). المعبر عن القوى الثورية، التي حملت لواء تحقيق مطالب الثورة. والى جواره جاءت أحزاب أخرى وصفت بأنها أحزاب (الأقلية). وعرفت الحياة السياسية المصرية ثقافة الانتخابات، وتداول السلطة. بالرغم من تدخلات القصر، والاحتلال، التي أفسدت التجربة وأفرغتها من مضمونها.

وتسبب فشل التجربة الحزبية في تقديم حل للقضية الوطنية، وأهمالها للقضية الاجتماعية، في قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتي بدأت بانقلاب عسكري قاده تنظيم ( الضباط الأحرار ). وتعامل نظام يوليو ١٩٥٢ مع الوضع السابق عبر سياسة الهدم الشامل. فقرر الإجهاز على التجربة الحزبية عبر قرار إلغاء الأحزاب السياسية. في عام ١٩٥٣ بعد سلسلة من الإجراءات استهدفت النخبة السياسية الحزبية.

بعدها اتبعت مصر ما يسمى بنظام الحزب الواحد أو التنظيم الشمولي الأوحد، والذي تغير اسمه من ( هيئة التحرير ) الى ( الاتحاد القومي )، ثم الى

(الاتحاد الاشتراكي)، الى (حزب مصر) الى (الحزب الوطني) والذي احتكرت (إصداراته) السلطة لقرابة ٦٠ عاماً فكلها مسميات متعددة لكيان واحد. إن الحياة الحزبية من أهم سمات التطور الديمقراطي لأي مجتمع ويحتاج انطلاقها الى تضافر الجهود بين مختلف القوى السياسية وتتكفل الممارسة العملية بفرز كل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية، لإنضاج التجربة الحزبية الجديدة. ليكون لدينا تعددية حزبية حقيقية، تتنافس فيها عدة أحزاب قوية، تمتلك المقومات الفكرية، والقدرات التنظيمية، والإمكانات المالية والفكرية وتتمتع بالديمقراطية البعيدة عن الشخصية والفردية، وتمثل قواعد جماهيرية حقيقية، فلا تكن مجرد صالونات نخبوية، فالتعددية الحزبية الناضجة شرط أساسي لانطلاق التجربة الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

### **انتفاضة عام ٢٠١١ :**

تمخضت الانتفاضة الشعبية في مصر في العام ٢٠١١ والتي قامت باسم الخبز والحرية والعدالة والاجتماعية عن تغييرات جذرية في بنية السياسة المصرية. ومع ذلك يعتبر الكثيرون ممن شاركوا فيها عن قلق وخيبة أمل بالغين من نتائجها. فقد كانت الخطوات التي اتخذت لتحقيق الأهداف المحفزة، لكن على المستوى الشعبي والحشود الثائرة للحشود الثورية محدودة في أحسن الأحوال، واتخذت بعض الخطوات الأخرى في الاتجاه الخطأ<sup>(٢)</sup>.

اسس الاخوان المسلمون في مصر حزب الحرية والعدالة عام ٢٠١١ وانتخب مجلس شورى الجماعة محمد مرسي رئيساً للحزب وعصام العريان نائباً عنه ومحمد سعد الكتاتني امينا عاما للحزب كما اختير المفكر المسيحي رفيق حبيب نائباً

للحزب ، خاض الحزب اول انتخابات تشريعية بعد الثورة ضمن التحالف الديمقراطي من اجل مصر كما فاز محمد مرسي كاول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في مصر . وسواء كانت النتائج جيدة أو سيئة، ثمة تغير أساسي يحصل الآن بلا شك حيث يؤدي الإسلام، الذي نادراً ما كان ساكناً قبل العام ٢٠١١، دوراً أقوى في الحياة العامة المصرية.

كان هذا الاتجاه موضع خلاف شديد، مع أنه كان واضحاً. فقد دارت صراعات مريرة حول العلاقة بين الدين والسياسة في الدستور الجديد والمحاكم ووسائل الإعلام والسياسات<sup>(٣)</sup>.

### **تسلم الرئاسة وتطهير الدولة العميقة :**

تسلمت جماعة الإخوان المسلمين الحكم في مصر في يونيو ٢٠١٢ بعد انتفاضة ٢٠١١، بعد انتخابات مراثونية تمكنوا من خلالها في الانتصار على نظام حسني مبارك (١٩٢٨-٢٠٢٠). من خلال تعديل قانون الانتخابات في مجلس الشعب قبل حله، حيث سمح التعديل بإجراء الفرز في اللجان الفرعية مع إلزام القاضي بإعطاء وثيقة مختومة بنتيجة الفرز، وهو ما منع لجنة الانتخابات التي عينها العسكر من تزوير النتيجة، وتسلم محمد مرسي (١٩٥١-٢٠١٩ م) الحكم في مصر بعد جدل سياسي مع المجلس العسكري وأنصاره. وبعد تسلم السلطة قام مرسي في خلال فترة حكمه التي لم تتجاوز العام، بإعلان الحرب على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، بالرغم من عدم اكتمال تأمين الجبهة الداخلية وتطهير الدولة من عناصر النظام القديم، الأمر الذي عجل بانتهاء التجربة الإسلامية سريعاً عبر انقلاب عسكري نموذجي<sup>(٤)</sup>.

ظن الإخوان أنهم بتسلمهم لمؤسسة الرئاسة قد تمكنوا من مقاليد الحكم، وقام مرسي بعزل عدد كبير من ضباط الجيش والشرطة، فضلاً عن تغيير قادة المجلس العسكري واختيار السيسي عام ٢٠١٢. وزيراً للدفاع بعد ثناء أحد قيادات الإخوان عليه، ثم إقالة النائب العام عبد المجيد محمود بموجب الإعلان الدستوري في ديسمبر عام ٢٠١٢، وتعيين نائب عام من قضاة تيار الاستقلال طلعت عبدالله كما واكبت تلك التغييرات تعيين المستشار هشام جنينة رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات، وتعيين رؤساء جدد للمخابرات والرقابة الإدارية والبنك المركزي، كما نجح مرسي بتجاوز محاولات بعض رجال الأعمال الموالين للنظام القديم من التلاعب بسعر العملة المصرية بعد أن قام الآلاف من المصريين المقيمين بالخليج بتحويل مدخراتهم للدولار وإرسالها لمصر، قبل استكمال بناء مؤسسات الدولة والتطهير الكامل للمؤسسة القضائية والشرطة والعسكرية وإجراء الانتخابات البرلمانية، كما فشل الإخوان في بناء جماعة وطنية صلبة تشاركهم في وضع رؤيا مشتركة لكيفية الخروج من تحت عباءة التبعية، الأمر الذي ساهم في سهولة تكتل القوى الداخلية المعارضة لحكم الإخوان مع القوى الإقليمية المتخوفة من وصول المد الثوري لها، بالإضافة للنظام الدولي الراض لانتشار الافكار الاسلامية، مما ساعد على إخراج المشهد الانقلابي وإظهاره في صورة ثورة ضد حكم الإخوان، كما لم يستفد الإخوان من تجربة أردوغان بتأجيل معركة الهوية ومهادنة الغرب، لحين استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية وتطهير المؤسسات من المعارضة (٥)

كان فوز المهندس محمد مرسي الحاصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة في أول انتخابات رئاسية حرة في مصر يمثل انفصلاً جذرياً عن العسكريين الذين

جاء منهم كل رؤساء مصر منذ الإطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٥٢. لكن نشوة نهاية عهد الرؤساء ذوي الخلفية العسكرية لم تدم طويلاً وبالتالي فإن مرسي أصبح مشهوراً بأنه : أول رئيس مدني منتخب بطريقة ديمقراطية في مصر .

## حكم الإخوان :

لم ينقسم المصريون في كل ممارساتهم الانتخابية كما انقسموا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لعام ٢٠١٢، حيث كانت المشاركة بنسبة (٥٠٪) فقط. وفي نتيجة الجولة الأولى حصل مرسي على (٢٥٪) وعبد المنعم ابو الفتوح (١٩٥١ -) على (١٧٪) وهما من الإسلاميين بينما. حصل احمد شفيق المرشح عن الحزب الحركة الوطنية المصرية على (٢٤٪) وحصل حمدين صباحي رئيس تحرير جريدة الوطن على (٢١٪) والأخيران ليسا من الإسلاميين طبعاً، وهذا يعني أن الشارع المصري كان منقسماً انقساماً حاداً من الجولة الأولى، في الجولة الثانية حصل مرسي على (٥٢٪) وحصل شفيق على (٤٨٪) وهذا ما يؤكد حالة الانقسام هذه وبنسب متقاربة الى حد كبير. لقد كان بإمكان الإسلاميين أن يخففوا شيئاً من هذا الانقسام لصالحهم بانسحاب أحد المرشحين من السباق. ولو فعلوا هذا لتلافوا مغامرة الجولة الثانية واحتمالاتها المقلقة. ولكن هذا يتطلب ثقافة أخرى غير الثقافة السائدة الآن في مفهوم العمل<sup>(٥)</sup>.

وهنا يجب التنويه الى أن كل هذه المخاوف ونضعها على مشرحة ( السبر والتقسيم ) ثم نرتبها وفق درجاتها وأولوياتها، وإذا كان للمراقب عن بعد أن يسجل ما تردد من مخاوف بالطريقة المباشرة أو بالقياس على التجارب القريبة فيمكن أن نضع

بين يدي القيادة المصرية الجديدة بعضاً منها : الأقليات الدينية : حيث هناك تصور لدى الكثير من الأقليات الدينية في العالم الإسلامي أن الإسلاميين كانوا يهدفون الى تذويب هويتهم ومحو خصوصيتهم الدينية في إطار المشروع الإسلامي ( الدعوي ). ومن ثم فهم أكثر ميلاً للدعوات القومية والعلمانية التي تقف موقف الحياد في هذا الموضوع.

إن الإسلاميين عليهم أن يؤكدوا لكل هؤلاء أن المشروع الإسلامي أكثر قرباً منهم. وأنه أحرص من غيره على حماية هويتهم وصيانة حقوقهم. حيث يعتقد الكثير من النساء في العالم الإسلامي أن المشاريع الإسلامية مشاريع ذكورية تركز القوامة المطلقة للرجال وبالمفهوم الظالم للقوامة. والذي يؤكد لهؤلاء أن المشروع الإسلامي أكثر قرباً منهم، وأنه أحرص من غيره على حماية هويتهم وصيانة حقوقهم. وملكيتهما. وهذا مع أنه يمثل استجابة لحملات التشويه المتعمد والتي يقودها المناوؤن للمشروع الإسلامي داخلياً وخارجياً إلا أن كثيراً من الإسلاميين يعزز بحاله ومقاله مثل هذه المخاوف. وهذا يتطلب جهداً استثنائياً لتغيير هذه القناعات.

يركز الغرب في كل أدبياته عن الإسلام على هذه المسألة، وقد ساعده في هذا بعض التطبيقات منها في الصومال وأفغانستان. مما ولد تصوراً عند الكثير من المراقبين والمهتمين بالشأن العام، حيث يتم استدعاء المرأة التي ترجم بالحجارة حتى الموت عند التطرق لأي شيء يتعلق بالمشروع الإسلامي. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من القناعات لتصحيح الفكر المتطرف عن الإسلام والمسلمين.

وعلى الديمقراطية وأدواتها. فكيف سيوفق الرئيس الإسلامي بين عقيدته وثوابته المقدسة وبين العقد الاجتماعي الذي أبرمه مع الشعب ؟ هذه المعضلة



تتطلب صياغة نظرية واضحة ومكشوفة للناس بحيث يكون الناس كل الناس على بينة من أمرهم وأي حالة من الضبابية في هذا الموضوع ستؤدي الى انتكاسة حادة في مستوى الثقة بين الإسلاميين ومحيطهم الأوسع. إن الإجابات التي نسمعها من الإسلاميين في هذه الملفات الشائكة مازالت دون المستوى القادر على إزالة هذه المخاوف أو الشكوك، وهذا ما يفسر حالة الانقسام الحاد في الشارع المصري بين مرشحي الإخوان ومرشحي الفئات الأخرى مع أن الشارع المصري متدين بطبيعته. وهو راغب كذلك بالتغيير<sup>(٦)</sup>.

### **الدستور :**

هناك الكثير من علامات الاستفهام حول مشروع الدستور نفسه. أكد مرسي وأنصاره على الحاجة للدستور الجديد لختم الانتقال من عقود من الحكم المدعوم بالجيش، في حين قال المعارضون إن الدستور متأثر بشكل كبير بالإسلاميين، وأنه يتجاهل حقوق الأقليات والنساء في مصر.

رغم موادة النص نسبياً لتطلعات الثورة - مثل المزيد من السلطة للبرلمان والحد من صلاحيات الرئيس وحرية التجمع والتنظيم - إلا أنه تعرض لانتقادات لغموضه والتباسه. فالحقوق المحددة في مادة ما تكون إما محدودة أو غير محددة بشكل كاف في مادة أخرى، تاركة بعض الأحكام مفتوحة للتأويل. وتخشى المعارضة، بقيادة شخصيات بارزة مثل محمد البرادعي (١٩٤٢- ) رئيس حزب الدستور، حمدين صباحي احد زعماء جبهة الخلاص الوطني ( ١٩٥٤- ) وعمرو موسى ( ١٩٣٦- ) وزير الخارجية السابق (١٩٩١ - ٢٠٠١ )، أن يفتح هذا

الغموض الطريق الى الشريعة الإسلامية. وبذلك كان دور الإسلام في الدستور مصدر قلق للمصريين الليبراليين<sup>(٧)</sup>.

كان دور الإسلام في الدستور مصدر قلق للمصريين الليبراليين والعلمانيين والمسيحيين. ورغم ترك المادة (٢) (( مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع )) دون تغيير، إلا أن طريقة فهم وتطبيق هذه المادة قد تغيرت. سابقاً، كان تفسير لفظة ( مبادئ ) متروكاً للمحاكم ( على أساس أحكام مجمع عليها )، ولكن هذا تغير في الدستور الجديد. فقد وسعت المادة (٢١٩) نطاق ( المبادئ ) ليشمل جميع أحكام الفقه الإسلامي والمصادر الموثوقة المقبولة في المذاهب السنية ( القرآن والسنة والحديث ). ويمكن الفصل في المسائل وفق هذه المصادر، حتى لو لم تكن موجودة في القوانين التشريعية. ولكون الشريعة الإسلامية مفتوحة للتفسير، تنص المادة (٤) من الدستور على وجوب الحصول على رأي الأزهر الشريف ( ٩٧٠ م ) في جميع المسائل المتعلقة بالشريعة. ولم يتم تحديد الجهة التي ستطلب رأي الأزهر وماهية المسائل على وجه التحديد. لا يتضمن دستور عام ١٩٧١ مادة تتعلق بدور الأزهر. وفي الواقع، مارس السلفيون ضغطاً لتغيير المادة (٢) وجعل الشريعة الإسلامية نفسها المصدر الرئيسي للتشريع<sup>(٨)</sup>.

للهولة الأولى نجد الدستور يحمي الحقوق والحريات. ومع ذلك، تكشف القراءة الدقيقة قيوداً كثيرة عليها. فقد تم اختصار المادة (٨١) حول الحقوق والحريات الفردية بإضافة التالي : (( تمارس هذه الحقوق والحريات على نحو لا يتعارض مع المادة (١٠) من الدستور التي نصت على قدرة الدولة على التدخل في خيارات المرأة الشخصية (( توازن الدولة بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ))<sup>(٩)</sup>.

تكفل مسودة الدستور الفصل بين السلطات. وقد أعطت البرلمان سلطة كبيرة في تشكيل الحكومة. أذ يجب أن يوافق البرلمان على أية خطة للحكومة (المادة ١٣٩)، ويحق له استجواب رئيس الوزراء ووزرائه وإقالتهم (المادة ١٢٦). حتى أعضاء البرلمان يحق لهم استجواب الوزراء (المواد ١٢٣ - ١٢٥). بالإضافة الى ذلك، تم تحديد سلطات الرئيس. وقد تم تحديد عدد الشروط الى اثنين (المادة ١٣٣). وبالإضافة الى ذلك، يقوم بتعيين جميع رؤساء الهيئات المستقلة تقريباً (المادة ٢٠٢)، بما في ذلك الأجهزة الرقابية والبنك المركزي، مما يهدد استقلالها وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية. وأخيراً، وضع الدستور الحكومة المركزية فوق السلطات المحلية، مما يحافظ على أن يتسم بدرجة عالية من المركزية. تنص المادة ١٩٠ على أنه يجوز للحكومة المركزية نقض أي قرار من قبل المجالس المنتخبة. ولا يحدد الدستور كيفية اختيار المحافظين وسلطاتهم وفق المادة (المادة ١٨٧).

تنص المادة (١٩٧) على تأسيس مجلس دفاع وطني من (١٥) عضواً من الحكومة والجيش. يقرر المجلس الميزانية المخصصة للجيش، ويقدمها كرقم واحد في الميزانية الوطنية، مما يمنع الرقابة الكافية من قبل البرلمان. كما سيكون للمجلس رأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالجيش.

بينما كان إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين مطلباً رئيسياً للثورة منذ البداية، فقد سُمح بالمحاكمات العسكرية في حالة الجرائم في حق ( القوات المسلحة ) (المادة ١٩٨). وقد حظرت مسودات سابقة المحاكمات العسكرية للمدنيين بشكل صريح ووفق منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الانسان، ينص الدستور الجديد على حجة

قوية ضد الاعتقال التعسفي (المادة ٣٥) والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية (المادة ٣٦) وحرية الاجتماع والتجمع (المادتان ٥٠ و ٥١)<sup>(١٠)</sup>.

### الانقلاب العسكري :

في ١ تموز/يوليو عام ٢٠١٣، أعلن وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي عن مهلة (٤٨) ساعة وأنذر حكومة مرسى باتخاذ خطوات ضدها إذا لم تدع لمطالب المحتجين. ومع ذلك، تجاهل مرسى الإنذار وقلل من شأن مظاهرات (٣٠) يونيو وقدم تنازلات غير كافية (بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية ومراجعة الدستور). في ٣ تموز/يوليو عام ٢٠١٣، تدخل عبد الفتاح السيسي (١٩٥٤-) الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع آنذاك وأعلن عزل الرئيس مرسى من منصبه وإيقاف العمل بالدستور<sup>(١١)</sup>.

تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور (١٩٤٥-)، تمهيداً لانتخابات جديدة. لقيت (خارطة الطريق الجديدة) التي وضعها الجيش تأييد جبهة الخلاص الوطني التي تشكلت من حزب النور الذي يعد أول حزب ذو مرجعية سلفية وشيخ الأزهر أحمد الطيب (١٩٤٦-) وتاوضروس الثاني بابا الأقباط في مصر (١٩٥٢-) في ٨ تموز/يوليو، أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور إعلاناً دستورياً لخطة انتقالية مدتها تسعة أشهر ولم تضم اللجنة التي اقترحت تعديلات على الدستور (المواد ٢٨ - ٢٩) (( التي تمثل جميع فئات المجتمع ))، الإخوان المسلمين أو حزب النور (لم يرد ذكرهم في المادة ٢٩)<sup>(١٢)</sup>.

من وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين، الذين اعتبروا في أعقاب الانقلاب والعنف الذي أعقبه، أصبح الخطاب الرسمي تجاه الإخوان المسلمين أكثر سوداوية. ألقى القبض على العشرات من الإخوان المسلمين وزعماء إسلاميين آخرين. واعتقل الجيش الرئيس السابق مرسي ونقله الى مكان سري. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أحال النائب العام مرسي للمحاكمة بتهمة التحريض على القتل والعنف، في إشارة الى الاشتباكات التي وقعت خارج القصر الرئاسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ونددت وسائل الإعلام غير الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين على أنها منظمة متطرفة، وأحياناً إرهابية، تدعمها المصالح الأجنبية، بما في ذلك منظمة حماس واللاجئين السوريين في مصر. وانتشرت حملة تشهير في وسائل الإعلام المصرية استهدفت الذين كانوا يدعمون الإسلاميين، بمن فيهم الفلسطينيين والسوريين. واتهمت وسائل الإعلام الفلسطينيين بالتدخل في الشؤون المصرية، بل حتى بتورطهم بهجمات على قوات الأمن في سيناء. وأصدرت تسع من المنظمات المصرية ومنظمة حقوق الإنسان المصرية بياناً أدانت فيه (( المعلومات الكاذبة كان بعض الصحفيين المصريين يروجون لها للتحريض على الكراهية ضد الشعب الفلسطيني )) . وكانت إحدى أولى الخطوات التي اتخذها النظام العسكري حظر الفلسطينيين من دخول مصر في غزة.

من جانبهم، اتهم أنصار الإخوان المسلمين في اعتصامات في القاهرة الأقباط بأنهم هم من حرصوا على سقوط مرسي وسقوط الإخوان.

## تداعيات الانقلاب في مصر على حكومة الإخوان المسلمين :

أدى الانقلاب العسكري الى مزيد من العنف والاستقطاب. أذ أقام متظاهرون مؤيدون لمرسي بتشكيل اعتصامات ومظاهرات سلمية في ساحتي رابعة العدوية والنهضة في القاهرة طالبوا بعودة مرسي الى الحكم، ، حيث اشتبكوا مع قوات الأمن ومحتجين مناهضين لمرسي. في ٨ تموز/يوليو، قتل (٥١) شخصاً عندما تجمع محتجون خارج نادي الضباط، تلتها مجزرة أخرى في ٢٧ تموز/يوليو قُتل فيها (٧٤) شخصاً، كانت الإصابات في الرأس والصدر. وبعد أن أجاز مجلس الوزراء المصري للسلطات (( اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للمظاهرات ))، تحركت القوات المسلحة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ الى مواقع الاحتجاج الرئيسية واستخدمت (( القوة المميتة وغير المبررة وإطلاق الرصاص الحي ))، اذ قدر عدد المتظاهرين الذين قتلوا في اليوم الأول كان (٩١٤) متظاهراً على الأقل وجُرح الآلاف. ووصفت هيومن رايتس ووتش الأحداث بأنها (( أسوأ عمليات القتل الجماعي غير القانوني في تاريخ مصر الحديث )) . كما أفادت هيومن رايتس ووتش عن إطلاق النار على بعض المتظاهرين النار على قوات الأمن. ، (١٣). في اعقاب الانقلاب والعنف الذي أعقبه، أصبح الخطاب الرسمي تجاه الإخوان المسلمين أكثر سوداوية.

ازدادت حدة الاستقطاب في مصر بين أنصار مرسي الإسلاميين والمعارضين له، بمن فيهم اليساريين والليبراليين والعلمانيين. وخلال حملته الانتخابية وعد مرسي ببناء (( دولة ديمقراطية ومدنية حديثة )) تكفل حق الحريات الدينية

والتظاهر السلمي. قدّم مرسي نفسه كحصن ضد حرس مبارك القديم. متجاهلاً الحاجة الى تقاسم السلطة. وقد قام مرسي وحزب الحرية والعدالة بتضخيم مكاسبهم الضيقة ( بما في ذلك الاستفتاء على الدستور ) على أنها تفويض لصياغة السياسات. خلال عملية صياغة الدستور، اتهمت المعارضة الإخوان المسلمين بعدم التوصل الى تسوية بشأن القضايا الرئيسية، وانسحب ممثلوا الأقليات من الجمعية التأسيسية. وأثار الإعلان الدستوري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي أعلن فيه مرسي عن حصانته من الرقابة القضائية، احتجاجات واسعة في جميع أنحاء البلاد<sup>(١٤)</sup>.

مع أن مرسي ألغى الإعلان الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ساد جو من عدم الثقة تجاه الإخوان المسلمين. لم يرتئي مرسي حاجة الى تسوية مع المعارضة غير الإسلامية، منقراً بذلك ليس فقط المعارضة الليبرالية والمسيحية، وإنما أيضاً حزب النور السلفي الذي أيد في وقت سابق جماعة الإخوان المسلمين ثم أصبح ناقداً لتصرفات مرسي.

استمر الجمود بين الرئيس والمعارضة طوال ربيع عام ٢٠١٣. بلغت أعمال العنف ذروتها خلال الاعتداءات على مقرات الإخوان المسلمين والقصر الرئاسي في القاهرة في آذار/مارس ٢٠١٣. إذ لم تقتصر الاضطرابات على المعارضة السياسية. فقد قامت الشرطة وقوات الأمن بتنظيم إضرابات على الصعيد الوطني، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل<sup>(١٥)</sup>.

أدت الصدمات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن في القاهرة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية الى سقوط عشرات القتلى والجرحى. في كانون الثاني/يناير

عام ٢٠١٣، أعلن مرسي حالة الطوارئ لمدة شهر ودعا الى حوار. رفضت جبهة الخلاص الوطني المعارضة دعوته وطالبت بدلاً من ذلك بحكومة وحدة وطنية وإدخال تعديلات على الدستور. نتيجة لذلك، زاد رئيس الوزراء هشام قنديل تمثيل الإخوان المسلمين في مجلس الوزراء من (٨) وزراء الى (١٠)، مستبدلاً وزيرين شاركا في محادثات حاسمة مع صندوق النقد الدولي. وأخيراً، قام مرسي في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بتعيين (١٧) محافظاً جديداً، أكثرهم من الإخوان المسلمين. وكان عادل الخياط، الذي تم تعيينه محافظاً لمدينة الأقصر، عضواً سابقاً في الجماعة الإسلامية المسلحة التي تورطت في هجوم عام ١٩٩٧ ضد سياح في الأقصر (١٦).

توالت الأحداث بعد ذلك بوتيرة سريعة أدت الى سقوط حكم الإخوان في مصر والذي دام لعامين وبالتالي فشلهم في ادارة دفة الحكم بانقلاب عسكري قاده الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي والذي كان آنذاك يتولى وزارة الدفاع.

### **لماذا فشل الإخوان ؟**

تسرع مرسي بمحاولة الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الغرب وسارع بتكوين تحالفات على أساس أيديولوجي واقتصادي، قبل استكمال بناء مؤسسات الدولة والتطهير الكامل للمؤسسة القضائية والشرطية والعسكرية وإجراء انتخابات البرلمانية، كما فشل الإخوان في بناء جماعة وطنية صلبة تشاركهم في وضع رؤيا مشتركة لكيفية الخروج من تحت عبائة التبعية، الأمر الذي ساهم في سهولة تكتل القوى الداخلية المعارضة لحكم الإخوان مع القوى الإقليمية.



## الخاتمة

كانت سنوات حكم جماعة الإخوان المسلمين ( ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ) الجماعة التي قمعت ولوحقت وتعرضت سمعتها الى التشويه لأكثر من نصف قرن، فقد باتت تسيطر على الحكم في مصر ويبدو أنها مستعدة لإزالة العراقيين أمام انخراط أعضائها في مجموعة من مؤسسات الدولة، بدءاً من ووسائل الاعلام وربما وصولاً الى الجيش فقد أمكن للحركة توجيه العملية الدستورية ، ولم تواجه بعد نداً لها في صناديق الاقتراع.

النجاح الانتخابي الذي حققته جماعة الاخوان المسلمين جعل من قاداتها ديمقراطيين قانعين ، لا بل معتدين بأنفسهم في بعض الأحيان ، لقد اجتهد هؤلاء القادة لسنوات طويلة في ظل افتراض متفائل الأمل بأن قيمهم تمثل قيم الأغلبية الصامتة . وهم كانوا يشعرون بأن هذا الافتراض قد ترسخ باعتباره حقيقة واقعة بالنسبة إلى من يهتمون بالبحث.

ولذلك أصبح من السهل عليهم تقبل الآليات الانتخابية ، رغم أن انتصاراتهم قد تمخضت عن شيء من فلسفة ورؤية دينية والازدراء الصامت لما يرون أنهم - سواء كانوا محقين أم لا- منافسيهم المزعجين والمفكرين على الصعيد الانتخابي من غير الاسلاميين.

لكن تبقى الحقيقة المتمثلة في أن جماعة الاخوان المسلمين لم تؤسس في الأصل لخوض غمار السياسة ولا لتولي الحكم بالتأكيد . فقد تبين أن هذه الحركة تتمتع بقدرة فائقة على ادارة الانتخابات ، ولكن ليس بصورة مقصودة بالضبط ، حيث تمكنت من الاعتماد على سمات وخصائص حركة إصلاح إيديولوجية ودينية في الترشح والفوز مراراً وتكراراً . هذا الأمر مثير للإعجاب لأن تنظيم الإخوان المسلمين بني في ظل ظروف سلطوية لجذب أعضاء متفانين ومجتهدين ممن يتميزون بنوعية إسهاماتهم ، وليس لاستمالة أشخاص ضعيفي الالتزام يشتهرون بكم أصواتهم .

## الهوامش والمصادر

(١) مصطفى زهران، التيارات السلفية المصرية وأزمة الانتقال من فقه الدعوة الى فقه الدولة ، ٢٠١٣ ، ص ٥٤-٦٢ .

(٢) عام ٢٠٠٨ صدر كتاب في مصر بعنوان ماذا لو حكم الاخوان توقع الكاتب ان يكون لمصر انذاك عزلة دولية معلالا ذلك بوصف الاخوان بانهم لا يمتلكون رؤية استراتيجية للعلاقات الدولية وسيكون هناك انعدام للتعامل معهم وستكون العزلة مصير

مصر

للتفاصيل ينظر:

شهدي عطية الشافعي, تطور الحركة المصرية(١٨٨٢-١٩٥٦), القاهرة, ٢٠٢١ .

- (٣) مصطفى زهران، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (٤) حظيت عملية تنقيح المناهج الدراسية بأهتمام متفرق في الصحافة المصرية .  
**المصدر نفسه ص ٣٣**
- (٥) مصطفى زهران، المصدر السابق، ص ٧١.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٨٨-٩٠.
- (٧) ادرك مراقبوا جماعة الاخوان المسلمين منذ البداية الضغوط المحتملة التي يمكن ان تنتج عن الانخراط السياسي الكبير. أنظر: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الصادر في اذار/ مارس ٢٠١١.
- (٨) مؤسسة كارنيغي : عندما يصبح الانتصار خياراً لجماعة لإخوان المسلمين في مصر تواجه النجاح . مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، كانون الثاني / يناير ٢٠١٢. تقرير صحفي (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) علاء العطار ، صفات الحجاج ، سلسلة عن الخريطة السلفية في مصر، القاهرة ص ٩١.
- (١١) المصدر نفسه ، ص ١٠٠-١٠١.
- (١٢) اعتمد الرئيس مرسي القائمة خلال الاسبوع الثالث من توليه منصبه يوم ١٨ تموز ٢٠١٢ .  
انظر: [www.youm7.com/new.aspx.2012](http://www.youm7.com/new.aspx.2012)
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) يمكن الاطلاع على شريط مذيع يظهر فيه الزعيم السلفي الشيخ ياسر برهامي وهو يبين لمناصرين الترشيحات الرئاسية على الرابط :  
[www.youtube.com/watch? = ZURGZ7XAJbc](http://www.youtube.com/watch? = ZURGZ7XAJbc)
- (١٥) يمكن الاطلاع على نص القانون الخاص بالازهر الذي صدره المجلس العسكري في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ على الموقع التالي :  
<http://gate.uhram.org.ey/news/166452.aspx>.
- (١٦) مذبة الاقصر هو هجوم ارهابي وقع عام ١٩٩٧ في الدير البحري بمحافظة الاقصر وقد اسفر الهجوم عن مصرع ٥٨ سائحا وكان لهذه العملية تاثير سلبي على السياحة في مصر واقبل على اثر هذه العملية وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع / الدراسات التاريخية والجغرافية

*Special Issue of the Fourth International Scientific Conference / Historical and Geographical Studies* ISSN: 7452-1992, (2022)

---

مؤسسة كارينفي " الازهر في حقبة مابعد الثورة " ، دراسة ومؤسسة كارينفي للسلام الدولي،  
ايلول / سبتمبر ٢٠١١ .